رأس المال والربا

الحالة المالية المصرية

يليق بنا بعد ما ذكرنا مبادئ المال ورباهُ اخذًا عن احد مشاهير علماء الاقتصاد ان ننظر نظرة اجمالية في ما بلغت اليهِ الحالة المالية في مصر الآن. فقد ورد من جملة تلك المبادئ ان ارتفاع معدل الربا يكون وسيلة لازدياد رأس المال فيغري الناس على التوفير اذ يجدون للمال الموفَّر ربحًا . وما نسي احد من سكان القطر ما بلغ اليهِ معدل الربا فيهِ في الايام الماضية وما كان يأتيهِ الصيارفة والمرابون من الحيل لسلب الفلاح من املاكهِ ولا زال بعضهم يشيرون اظافرهم بمال الفلاحين الى الآن بالرغم من وجود البنوك التي سدَّت حاجة الاهالي وانجتهم من ظلم المرابين

ولم تكن الاستدانة سابقًا لاجل القيام بالمشروعات والاعمال الرابحة التي يثمر المال بواسطتها الاَّ نادرًا وانما كان معظمها لاجل سد حاجة الفلاح في حين اعسارهِ ولهذا كانت الاستدانة كثيرًا ما تنتهي الى نقل ملكية الارض المرهونة الى الدائن . ولا يجهل احد ان سبب اعسار الفلاح في ذلك الحين عسف الحكومة وتقصيرها في خدمة الزراعة . ولاجل ذلك اقبل على القطر عددٌ عديد من المتمولين الاجانب واغتنموا الفرصة لتثمير اموالهم بالمراباة وقد مكنهم من ذلك ما لهم من الامتيازات التي صانت اموالهم في ايدي المديونين من جهة وحمتهم من عسف الحكومة من جهة اخرى. وكان من جراء ذلك ان جانبًا من املاك البلاد انتقل من ايدي الاهالي الى ايدي المرابين . واما مالية البلاد عمومًا او ثروتها الحقيقية فلم تزد زيادة كبيرة لان الاموال التي اتت من الخارج لم تثمَّر بالاعمال والمشروعات العمرانية المجدية وانما كانت وسيلة لنقل ملكية كثير من الاراضي الى ايدي المرابين كما تقدَّم بيانهُ

ولم يكن معدل الربا في ذلك الحين حقيقيًا وانما كان معظمهُ يؤخذ بدعوى المخاطرة بالمال والحقيقة انهُ كان يُسلب سلبًا بالخداع والتهويل على العقول ولو كانت الحكومة في ذلك الحين عادلة ورقيبة على المراباة لما تجاوز معدل الربا مقدارهُ الحالي . ومع ذلك كان ولم يزل معدل الربا الحقيقي في مصر اعلى منهُ في اكثر ممالك اوربا لعدم الثقة التامة وعدم الاطمئنان على ضمانة المال . ولان الحاجة الى المال لاجل المشروعات العظيمة ازدادت شيئًا فشيئًا

وغلاء معدَّل الربا اغرى الاجانب باستثمار اموالهم في هذا القطر واغرى الاهالي لكي يوفروا ويجمعوا مالاً لتثميرهِ ولا يزال الامر كذلك حتى الآن لاسيما وان الحكومة تنظَّمت وساد

الامن على الاموال ولهذا نرى انهُ تؤلف كل يوم شركة جديدة لشروع عظيم مالي او زراعي والناس من اجانب ووطنيين يتهافتون الى شراء اسهمها فترتفع اسعارها حتى تفوق قيمتها الحقيقية واحيانًا تبلغ ضعفيها وهذا يدل على وفرة المال بتوفر الثقة في القطر

ولا بدع ان يُقبل الاجانب باموالهم الى القطر ليثمروها فيهِ لان معدَّل ربحها هنا اكثر جدًّا منهُ في اوربا. ومتوسط هذا الربح في مصر نحو ٥ في المئة في حين انهُ في اوربا لا يتجاوز ٣ في المئة

والذي نظنهُ ان وفرة النقود الواردة من الخارج الى مصر بغية تثميرها ارخصت النقود في البلاد فتراءى للناس ان الاشياء غلت والحقيقة ان اسعار الاشياء لم تزل في تناسبها القديم تقريبًا فما غلا اللحم حتى غلت المنازل وغلا الدقيق وغلت العمال الخ . فهي لم تغلُ بسبب بعضها الى بعض وانما غلت بنسبتها الى النقود وحيث ان الاجور والرواتب ارتفعت ايضًا كسائر الاسعار فصار الاصح ان يقال ان النقود رخصت لوفرتها . والذي يؤيد ذلك وفرتها ان معدل الربا اورخ النقود يحط عامًا بعد عام ولا ريب انهُ اقل منهُ قبلاً وان لم يزل اعلى منهُ في اوربا . والشيءُ لا يرخص الاَّ متى وفر

هذا من حيث اقبال الاموال الاجنبية الى البلاد ونتيجة تأثيرها في عمرانها . اما من حيث ازدياد ثروة الاهالي بسبب رغبتهم في التوفير فقد نصَّ عليهِ جناب اللورد كرومر في تقريرهِ الماضي تحت عنوان " توزيع الاطيان " فانهُ ادرج في هذا الفصل جدولاً بان فيهِ عدد ملاَّك الاطيان من كل فئة في عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ وعدد الافدنة التي يتملكونها . وبان من هذا الجدول ان عدد الملاَّك من الطبقتين السفلى والعليا زاد وزاد ايضًا عدد الافدنة التي يتملكونها . واما عدد الملاَّك من اهل الطبقة الوسطى (الذين يملكون من ٥ — ٥٠ فدانًا) فقلَّ وقل ما يملكون . ولذلك اسباب مختلفة لم يذكر غير واحدٍ منها وهو " تقسيم المواريث بحسب الشريعة الاسلامية لان تركة كل مالك تقسم بعد موته على جميع ورثتهِ فبذلك يزداد عدد الملاَّك الاصاغر وينقص عدد الذين هم من الفئات التي فوق فئتهم . ولكن تأثير ذلك في الملاَّك الكبار اقل لاسباب لا تخفى على اللبيب "

ونظن ان هناك اسبابًا اخرى اهمها اولاً ان كثيرين من اغنياء الطبقة الوسطى ازدادوا غنى فصاروا في عداد الطبقة الكبرى لسبب " ان المال يجرُّ المال " . وثانيًا ان كثيرين من العامة تعودوا التوفير بسبب ما جدَّ من انتظام مالية البلاد وحالة المعيشة وسهولة المعاملة ورواج المشروعات المالية وتسهيل التسليف في البنوك ونحو ذلك . وجعلوا يشترون الاراضي ولهذا ترى في الجدول المشار اليهِ آنفًا ان الذين يملكون ما دون الخمسة افدنة قد زاد عددهم

في السنين الاربع الاخيرة ١٧٠٦٧٥ وزاد عدد ما يملكون من الافدنة ١٠٠٠٣٣ ونصف ذلك مما زاد من الاطيان الزراعية في البلاد والنصف الآخر اشتروهُ من اهل الطبقة الوسطى

الربا والمرابحة

انضح من المبادىء الاقتصادية التي قررها المستر ووكر ان المراباة ليست الاَّ نوعاً من المرابحة والدائن والمدين شريكان في مشروع واحد فالدائن يقدم المال والمدين يعمل بهِ يتقاسمان ثمرة المال والعمل المتحدين في انجاز المشروع . والمال محدود الفاعلية بمعنى ان المئة جنيه ليس لها الاَّ قوة مئة جنيه اينما كانت وانما سعي المشتغل بها وعملهُ هما اللذان يزيدان فاعليتها او يقللانها فقد جُعلت حصة صاحب المال محدودة تؤخذ من صافي الربح والباقي اذا كان ثمت باقٍ يبقى للعامل جزاء مهارتهِ في العمل . فان لم يبقَ شيءٌ او لم يكن الربح كافياً للمال وجب ان يكملهُ العامل من مالهِ اخلاص عقابًا لهُ على اقدامهِ على العمل برعونة او غباوة او على كسلهِ

ومن ذلك يتضح ان المال الموفَّر لا اهمية لهُ بحد ذاتهِ ولا يثمر شيئاً وحدهُ وكذلك العمل وحدهُ قليل الفاعلية بل عديمها في المشروعات الكبيرة خصوصاً . ولا بد من اتحادهما معاً لانجاز الاعمال العمرانية المفيدة ولاستخراج الثروة وهذا هو السبب في تقاسمهما الربح على نحو ما تقدَّم بيانهُ . فاذا لم يحسب للمال فائدة او ربًا اي نصيب من الربح امتنع صاحبهُ عن تسليمهِ لصاحب العمل ليشتغل بهِ وبالتالي عدل عن التوفير وجمع المال . واذا تلاشى المال توقفت حركة الاعمال تدريجاً وتقهقر الناس الى عصر المعجبة

فترى مما تقدم ان للمراباة نفعاً عمرانياً عظيماً فهي مصدر من مصادر الحركة في الاعمال وليس فيها غبن او ظلم اذا سلك فيها مسلك الاستقامة وعليهِ لا تحرَّم باعتبار الشرائع الادبيَّة ولا يضطرب لها الضمير . واما تحريم الشرائع الدينية فليس لهذا النوع منها اي نوع المرابحة وانما لأخذ الربا من الفقير الذي استدان في ايام العسر او الاضطرار لكي يقيت عيالهُ ويشتري بذارهُ على امل ان يوفي الدين في زمن الاقبال . مثل هذا يستحق رحمة المرابي الموسر ومن هذا حرَّمت الشرائع اخذ الربا . ولكن لو استنبط زيد مشروعاً خطيراً مفيداً لعمران البلاد وحركة العمل فيها ولاتساع فسحة الاسترزاق كمشروع الترامواي مثلاً وتأكد لهُ الربح الوفير منهُ ولم يكن عندهُ من المال ما يكفي هذا المشروع فاستدان من عمرو وبكر وخالد نفقة عليهِ بفائدة ٦ في المئة مثلاً وبعد انجاز المشروع وجد مئتهُ رابحة ٥٠ فهل يحرَّم على عمرو وبكر وخالد ان يأخذوا ٦ من كل ٥٠ من ارباح زيد . واذا حرِّم عليهم ذلك

فلماذا يقرضونهُ المال واذا لم يكن للمال الموفَّر عندهم ثمرة فلماذا يوفرونهُ ويحرمون انفسهم التمتع بهِ. واذا لم يجد زيدٌ من يقرضهُ مالاً يستطيع انجاز مشروعهِ بهِ افلا تخسر الامة فوائد المشروع

اذا تدبَّر القارئ هذا الموضوع جيداً اتضح لهُ ان المرابأة في دائرة الاشغال والاعمال ليست الاَّ مرابحة محللة كسائر التجارات وبان لهُ خطاء الذين يقولون ان تثمير الاموال في البنوك وفي صندوق التوفير التابع لمصلحة البريد وفي الاسهم والشركات المالية المختلفة ربا محرَّم. والحقيقة ان الربا المحرم هو الربا المأخوذ من الفقير بانتهاز فرصة ضيقهِ وفاقتهِ ليس الاَّ. ولا مشاحة في ان الشرائع لم تحرِّم الاَّ هذا النوع من الربا والاَّ لحرَّمت تثمير الاموال باي الطرق بلا استثناء

نقولا حداد

الكاهن والملك في مشهد التاريخ

عنيت منذ الحداثة بالتاريخ والجغرافية وتروّيض النفس في ابحاثهما. وقد شاقني التنقُّل على اجنحة الخيال في قرون التاريخ المتوالية واذا بهِ مشهد تمثيل يشغلهُ سرمدًا الكاهن والملك نائبا الدين والسياسة ومثلاهما . وفي هاتين الدائرتين تنحصر الحوادث والوقائع التاريخية . واولى المسائل التي خطرت في بالي هي أطبيعيٌّ وجودهما ام وضعيٌّ. فاستعنتُ على حلها بالتاريخ لانها مسألة تاريخيَّة . وارسلت النظر في تاريخ اوربا منذ نشأتها واذا بالملك والكاهن يشغلان مشهدهُ . ثمَّ لويت عنان البحث الى تاريخ اسيا مهد التمدُّن ومسقط رأس العمران واوغلت في شعابهِ الهنديَّة والفارسيَّة والكلدانيَّة والاشوريَّة والمصريَّة متقصيًا البحث فيها واذا بالكاهن والملك محور الحوادث ومدار التاريخ. فايقنت ان الديانة والسياسة طبيعيتان في النوع . والامر واضح انهما يجريان مع الامم في ارتقائها وانحطاطها فقد بلغ بعضها شأوًا رفيعًا في المدنيَّة والآداب كاليونان والرومان والكاهن والملك يجريان معهما في ميدان التاريخ وانحط بعضها الى ادنى دركات التوحش والهمجيَّة كزنوج افريقية وهنود اميركا وفي هذا المحيط نرى الكاهن والملك حافظين نسبتهما الى الهيئة الاجتماعية . فوضح لي انهُ توجد نسبة ثابتة بينهما وبين نوع الانسان فيرقيان معهُ وينحطان معهُ فهما منهُ ولهُ وبهِ . ولا ريب في كثرة تنوعاتهما وتكيفاتهما شأن الممثلين الذين يغيرون ملابسهم ويتنوعون اصواتهم وفقًا لما يمثلونهُ فتارة يظهر الملك بمظهر الاستبداد والعنف لارهاب الجمهور . وطورًا يظهر في صورة اللطف والرقَّة لسرورهم وهنائهم . وطورًا يتسنَّم الكاهن عرش العظمة والربوبيَّة مقيدًا الناس في قيامهم